السعدون مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

رئيس الوزراء يلقي كلمته

وافق على عدد من التوصيات التصحيحية على رأسها تدشين

مجلس الأمة ناقش برنامج عمل الحكومة : غير متكامل

النواف : وثيقة لترسيخ قواعد العمل المشترك البناء القائم على تقديم المصلحة الوطنية العليا

كتب : أحمد الهديان

وافق مجلس الأمة في جلسته الخاصة أمس على مجموعة من التوصيات تقدم بها عدد من النواب عقب مناقشة برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السابع عشر.

وتضمنت التوصيات وفقا للطلب النيابي الأول، أن تقوم الحكومة بتدشين موقع يعرض تنفيذ البرنامج ونسب الإنجاز وأدوات قياس تنفيذه والمبالغ المصروفة،والرد كتابة على مداخلات النواب خلال أسبوع من اليوم ، إضافة الى تزويد المجلس بتقارير دورية لكل 3 أشهر حول البرنامج.

واشتملت التوصيات التي وافق عليها المجلس وفقا للطلب النيابي الثاني دراسة إمكانية تحويل الكويت إلى مركز مالي إسلامي حتى تتميز عن باقي المنطقة بالتخصص ، واستقطاب الشخصيات التي أثبتت تجاربهم نجاحاتهم في أعمالهم الخاصة والاستفادة من خبراتهم.

وكان رئيس مجلس الأمة افتتح الجلسة الخاصة المنعقدة أمس الثلاثاء لمناقشة برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الـ17 "2023-2027" بعنوان "تعديل المسار.. اقتصاد منتج ورفاه مستدام".

وألقى سمو الشيخ أحمد النواف رئيس مجلس الوزراء كلمة أكد فيها أن برنامج عمل الحكومة هو وثيقة تعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وترسيخ لقواعد العمل المشترك البناء القائم على تقديم المصلحة الوطنية العليا وإزالة العقبات ومعالجة التحديات من أجل النهوض معا لرفعة البلاد وتعديل المسار.

وقال سموه ان الحكومة تتقدم ببرنامج عملها بنهج جديد ونموذج عصري تقدم فيه خططها على شكل مشاريع ذات قيمة مضافة قابلة للتنفيذ والقياس والمتابعة وفق برنامج زمني محدد.

وفيما يلي نص كلمة سموه :"الحمد لله رب العالمين الذي تفضل علينا بمزيد من النعم والخيرات وحبانا بوطن نستظل برغد العيش فيه وننعم بأمنه وأمانه وهو مايستوجب الشكر للمنعم وتضافر كل الجهود وتلاحم كل السواعد للعمل على استمرار رفعة البلاد وتقدمها وتحقيق آمال المواطنين وتطلعاتهم في غد أفضل.

معالي الأخ الرئيس،،،الأخوات والأخوة الأعضاء،،،إعمالا لأحكام المادة 98 من الدستور وتكريسا لمبدأ التعاون البناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والذي نحرص عليه جميعا لتحقيق المصلحة العامة وتنفيذ الإنجاز المأمول فقد تقدمت الحكومة ببرنامج عملها مستوعبا مجمل الأولويات في المرحلة القادمة ومشتملا على منهج عملي واضح المعالم لمواجهة التحديات وتكريس الإصلاح ودفع عجلة التنمية للنهوض بالبلاد.

ولقد سبقت الإشارة في مقدمة البرنامج إلى أبرز المشاريع الاقتصادية والتنموية التي تهدف إلى تحقيق التنويع الاقتصادي وتحسين الأداء التنموي ومواجهة العديد من التحديات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني بشكل عام والمالية العامة للدولة على وجه الخصوص آخذا بعين الاعتبار سبل تحسين المستوى المعيشي وتلبية الحاجات الاجتماعية وفي مقدمتها بناء المواطن الكويتي باعتباره محور اهتمام برنامج عمل الحكومة عبر القضايا الإسكانية والتعليمية والصحية والترفيهية وغيرها من الموضوعات التي تحقق تطلعات الشعب الكويتي الوفي وتعزز من رخائه وتحسن من جودة معيشته.

الأخ الرئيس الموقر،،،الأخوات والأخوة الأعضاء المحترمين،،،إن الحكومة تتقدم ببرنامج عملها بنهج جديد ونموذج عصري تقدم فيه خططها على شكل مشاريع ذات قيمة مضافة قابلة للتنفيذ والقياس والمتابعة وفق برنامج زمني محدد.

وإذ تؤكد الحكومة بأن برنامج العمل هو وثيقة تعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وترسيخ لقواعد العمل المشترك البناء القائم على تقديم المصلحة الوطنية العليا وإزالة العقبات ومعالجة التحديات من أجل النهوض معا لرفعة البلاد وتعديل المسار فإنه كذلك وثيقة شراكة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لدورهما الرئيس في تحقيق التقدم والتطور للمسيرة التنموية من أجل الارتقاء بالكويت ورؤيتها المستقبلية لما فيه صالح الأجيال المقبلة.

ولا يسعني إلا أن أشيد بالتعاون المثمر بين السلطتين في إقرار قانون تأسيس شركات إنشاء مدن أو مناطق سكنية وتنميتها اقتصاديا وتعديل قانون التأمين الصحي ليشتمل على شرائح جديدة من المواطنين متطلعين إلى المزيد من التعاون المنشود وبذل الجهد والعطاء لرفعة البلاد.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يعيننا جميعا على البر بقسمنا وأن يلهمنا السداد والرشاد للقيام بأعباء المسؤولية على الوجه الأكمل في ظل راية حضرة صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله ورعاهما.

واستأذن مجلسكم الموقر في الاستماع إلى العرض المرئي حول برنامج عمل الحكومة من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار ووزير المالية بالوكالة الأخ الدكتور سعد البراك والفريق المساند له.

من جانبه قال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار ووزير المالية بالوكالة الدكتور سعد البراك إن برنامج عمل عملي ومتكامل ويرتكز على رؤية واضحة.

وأضاف البراك في كلمة له أثناء مناقشة برنامج عمل الحكومة أن هذا البرنامج تم اعداده في "فترة قياسية" من خلال فريق مختص وبمراجعة دقيقة من الجانب الفني ليكون متطابق مع أهمية الخطاب الاميري معربا عن أمله بتحقيق الانجازات ومتابعة البرنامج من قبل الوزراء فيما يتعلق بالجانب التنفيذي.

وأكد أن الحكومة ستأخذ بعين الاعتبار كافة ملاحظات النواب على برنامج عمل الحكومة مشيرا إلى دور اللجنة الوزارية لمتابعة برنامج الحكومة التي تقوم بأخذ ورصد تلك الملاحظات.

واستعرض الوزير البراك أمام مجلس الأمة برنامج العمل المكون من خمسة محاور وكل محور يتضمن عدة برامج وتنقسم هذه البرامج إلى مشاريع تنفيذية تعكس توجهات الحكومة للسنوات "2023-2027" كما تستند على ركائز خطة التنمية وإلى ما تستشعره الحكومة من أولويات ورغبات المواطنين وذلك بالتوافق مع مجلس الأمة بما يساهم بدفع عجلة الإنجاز التنموي ووضع حجر الأساس لتعاون مثمر بين السلطتين.

من جهته أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عيسى الكندري حرص الحكومة على ملاحظات النواب حول برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الـ17 "2023-2027" مضيفا أنها ستكون "محل اعتبار من قبل الحكومة".

وقال الكندري في مداخلة عقب انتهاء مجلس الأمة من مناقشة برنامج عمل الحكومة في جلسة خاصة إن الحكومة ترحب بتلقي ملاحظات النواب مكتوبة وبشكل رسمي من المجلس لتتعامل معها بإيجابية وتعاون مستحق وفق احكام الدستور.

وأشار إلى ما ذكره سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء في بداية جلسة اليوم من أن العلاقة مع المجلس علاقة شراكة لخدمة الوطن والمواطن.

من جانبه أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط ووزير الدولة لشؤون الاقتصاد والاستثمار ووزير المالية بالوكالة الدكتور سعد البراك في مداخلة له أن جميع الملاحظات والتحفظات الموجهة لبرنامج عمل الحكومة هي تصويب وسوف تثري البرنامج.

وكان مجموعة من أعضاء مجلس الأمة أبدوا ملاحظات على برنامج عمل الحكومة الذي تمت مناقشته اليوم في جلسة خاصة بمجلس الأمة.

واعتبر نواب أن برنامج عمل الحكومة غير متكامل، ولا يخدم التوجه العام للدولة بتصحيح المسار، منتقدين غياب قوانين الإصلاح السياسي، والإصرار على الدين العام المرفوض نيابيا، وعدم تضمين ما يتعلق بتحسين معيشة المواطنين ضمن أولويات البرنامج.

وأكد النواب خلال مناقشة برنامج عمل الحكومة في مجلس الأمة اليوم الثلاثاء أن البرنامج إنشائي ويستعرض أمنيات من دون تحديد آلية ومدة تنفيذ على أرض الواقع، مشددين على أهمية تعديل بعض النقاط وفقا لما ورد في الملاحظات النيابية ليكون البرنامج واقعيا وقابلا للتطبيق.

من ناحيته، قال نائب رئيس مجلس الأمة محمد المطير إن الحكومة يسجل لها أنها أتت ببرنامج عملها خلال هذه الفترة وبعد خوضنا للانتخابات الأخيرة، موضحا أن البرنامج به أشياء جيدة وأشياء صعب تطبيقها ولكن ببعض التغييرات يمكن أن يكون واقعيا.

وتساءل المطير "منذ أكثر من 20 سنة تكرر الحكومة البند المتعلق بتحويل الكويت إلى مركز مالي فكيف تحولونها في ظل أن كثيرا من دول المنطقة سبقونا في هذا المجال، ماذا وفرت لكي تأتي إليك مصالح الشركات الأجنبية التي تمركزت ماذا ستوفر لها ،مؤكدا ان " التحول الى مركز مالي في ظل هذه المنافسة الشرسة في المنطقة تحتاج أن تتميز وتتخصص، وذلك بتحويل الكويت إلى مركز مالي إسلامي.

وأوضح المطير ان " كثير من الشركات الأجنبية وضعت مصالحها وانتهت وأعطيت بعض المميزات في دول المنطقة، ومن الصعب استقطابها الآن، بل بسبب المنافسة الشرسة بدأت دول الخليج تنافس بعضها بل تتنازل عن دعم مواطنيها لبعض هذه الشركات، فقط لاستقطابها، مبينا ان " التميز هو عنوان النجاح وأحد أفكار التميز عن دول المنطقة هي تحويل الكويت إلى مركز مالي إسلامي، ويمكن تطبيق ذلك لأن كثيرا من الشركات الأجنبية والبنوك الأجنبية لديهم إدارات تمويل إسلامي".

وأوضح أن العمل يجب ان يرتكز على التحول إلى مركز مالي إسلامي يستقطب الشركات الكبيرة ليكون لها مراكز للتمويل الإسلامي والتجارة الإسلامية، فنعمل على استقطاب هذه الشركات من كل الدول وبالتالي يكون العنوان قابلا للتطبيق، وإلا فلن يكون البرنامج غير قابل للتطبيق.

وقال" منذ 2003 في كل برنامج عمل للحكومة بل إن سمو الامير الشيخ صباح الأحمد رفع هذا الشعار ولكن للاسف لم

ومداخلة الوزير عيسى الكندري

نائب رئيس مجلس الأمة يلقي كلمته

- إزالة العقبات ومعالجة التحديات من أجل النهوض معا لرفعة البلاد وتعديل المسار
- عرض الخطط على شكل مشاريع ذات قيمة مضافة قابلة للتنفيذ والقياس والمتابعة
- حبانا الله بوطن نستظل برغد العيش فيه وهو مايستوجب الشكر للمنعم وتضافر الجهود
- تلاحم السواعد للعمل على استمرار رفعة البلاد وتحقيق آمال المواطنين وتطلعاتهم
- البرنامج يستوعب مجمل الأولويات ويشتمل على منهج عملي لمواجهة التحديات
- تحسين المستوى المعيشي وتلبية الحاجات الاجتماعية وفي مقدمتها بناء المواطن الكويتي

داود معرفي متحدثا

حمد المطر يلقي كلمته